

قراءة في كتاب «الإنثروبولوجيا وأزمة العالم الحديث» لـ رالف لنتون

الشيخ الدكتور محمد باقر كجك⁽¹⁾

بطاقة الكتاب:

- اسم الكتاب: الإنثروبولوجيا وأزمة العالم الحديث
- تحرير: رالف لنتون
- ترجمة: عبد المالك الناشف
- بيانات النشر: لا ط، بيروت، المكتبة العصرية بالاشتراك مع مؤسّسة فرنكلين للطباعة والنشر، 1967م، 485 صفحة.

حول رالف لنتون:

عندما اندلعت الحرب العالمية الثانية، انخرط لنتون في التخطيط للحرب، ويمكن رؤية أفكاره حول الحرب ودور الولايات المتحدة (والإنثروبولوجيا الأمريكية) في العديد من أعمال فترة ما بعد الحرب، أبرزها «علم الإنسان في الأزمة العالمية». قام لنتون خلال الحرب عام 1945 برحلة طويلة إلى أمريكا الجنوبية، حيث تعرّض لانسداد الشريان التاجي؛ ما تركه في حالةٍ صحيّةٍ محفوفةٍ بالمخاطر. انتقل لنتون بعد الحرب إلى جامعة ييل، وهي مركز لعلماء الإنثروبولوجيا، مثل جي بي موردوك الذي تعاون مع الحكومة

(1) أستاذ جامعيّ، باحث في مركز الأبحاث والدراسات التربويّة وفي أنثروبولوجيا التربية، من لبنان.

الأمريكية. وقام بالتدريس هناك من عام 1946 إلى عام 1953، حيث واصل النشر عن الثقافة والشخصية. خلال هذه الفترة بدأ أيضاً في كتابة كتاب «شجرة الثقافة»، وهي نظرة عالمية طموحة للثقافة الإنسانية. انتُخب لنتون زميلاً للأكاديمية الأمريكية للفنون والعلوم في عام 1950. ثم توفي بسبب مضاعفات تتعلق برحلته إلى أمريكا الجنوبية عشية عيد الميلاد عام 1953، وقد أكملت زوجته أدلين هولفيلد لنتون كتاب «شجرة الثقافة» الذي أصبح كتاباً مدرسياً مشهوراً. وقد جعلت دراسة الإنسان لنتون واحداً من أبرز منظري الأنثروبولوجيا، خاصة بين علماء الاجتماع الذين عملوا خارج الاتجاه البواسي السائد.

طوال هذه الفترة المبكرة، أصبح لنتون مهتماً بمشكلة التثاقف acculturation، حيث عمل مع روبرت ريدفيلد وملفيل هيرسكوفيتس (Robert Redfield and Melville Herskovits) في اللجنة الفرعية المرموقة لمجلس أبحاث العلوم الاجتماعية التابعة للجنة الشخصية والثقافة. وكانت النتيجة مقالة مشتركة بعنوان مذكرة لدراسة التثاقف (Memorandum for the Study of Acculturation) (1936). حصل لنتون أيضاً على أموال من إدارة تقدم الأعمال للطلاب لإنتاج أعمال تدرس التثاقف. يُعدّ مجلّد «التثاقف في سبع قبائل هندية أمريكية» مثلاً على العمل في هذه الفترة، وتطلّ مساهمات لنتون في المجلّد أكثر كتاباته تأثيراً في التثاقف. كما عبّر اهتمام لنتون بالثقافة والشخصية عن نفسه في شكل ندوة نظّمها مع أبرام كاردينر في معهد نيويورك للتحليل النفسي (New York Psychoanalytic Institute).

بين يدي الكتاب:

يستهدف هذا الكتاب استعراض عددٍ من المقولات الرائدة في تناول الإنثروبولوجيا في عالم ما بعد الحرب العالميّة الثانية، وما أفرزته من وقائع وأحوال بسطت تأثيراتها على المجتمعات كافة في الكرة الأرضيّة، على أنه ليس كتابًا جامعيًا لكلّ القضايا، بل يجمع أهمّ القضايا والاتّجاهات المعاصرة التي تهتمّ بها الإنثروبولوجيا، والتي اشترك فيها الكتاب مع عددٍ من أهمّ الباحثين في الإنثروبولوجيا المعاصرة، في تلك الفترة من الزمن، في ستّ مقالات كبيرة ومهمّة:

1. مجال علم الإنثروبولوجيا وأهدافه (رالف لنتون):

يتميّز لنتون بين الإنثروبولوجيا وغيرها بأنّها تشدّد على ضرورة الشمول والربط بين العلوم المختلفة، فعلم الإنثروبولوجيا يركّز اهتمامه على كائنٍ واحد، الإنسان، ويحاول فهم جميع أنواع الظواهر التي تؤثر فيه، ومن مآثر الإنثروبولوجيا أنّ علماء الإنثروبولوجيا معظمهم يميل إلى استخدام أساليب العلوم الأخرى ونتائجها دون الالتفات كثيرًا إلى الحدود الصارمة بينها.

وينقسم علم الإنثروبولوجيا إلى قسمين:

أ. بحث أولهما في الإنسان ويعرف بالإنثروبولوجيا الطبيعيّة.

ب. يتناول أعمال الإنسان، ويعرف بالإنثروبولوجيا الثقافيّة أو الحضاريّة.

وكلا القسمين تعرّض إلى تفرّعاتٍ كثيرة بحسب ضرورات البحث.

يركّز لنتون على أحد أقسام الإنثروبولوجيا: «الإثنولوجيا» ويقول إنّها تهدف إلى دراسة «الثقافة» بشكلٍ أساس، مع أنّ الإثنولوجيّي يلتقي مع غيره من علماء الاجتماع والاقتصاد ومع المؤرّخ في محاولة فهم كيفية عمل المجتمعات والثقافات، ولماذا تتغيّر وكيف؟ كما يحاول الوصول إلى تعميمات تساعد على التنبؤ باتجاه سير الأحداث. ويُشكّل لنتون بأنّ هذه

الطريقة جيّدة، لكن بشرط أن نتأكد بأن العناصر الثقافية ستدوم طويلاً دون أن يلحقها تغييرٌ مهمّ.

يقول لنتون: إنَّ الاثنولوجيا تركز على الثقافة البدائية؛ لأنَّ من عادة البحث العلمي أن يسير من البسيط إلى المركّب، فدراسة المجتمعات البسيطة ستساعدنا على فهم المجتمعات الأكثر تعقيداً كالمجتمعات الغربية. ومن هنا يعود رالف لنتون إلى دراسة نشوء مدرسة الشخصية في الإثنوبولوجيا، فأصبحت الشخصية هي موضوع الدراسة الإثنولوجية والخبرات المشتركة بين الأفراد، ومعايير الشخصية المختلفة باختلاف المجتمعات والثقافات، وأهميّة هذه المدرسة في رفد جديدة لدراسة الإنسان.

ويلاحظ لنتون أن علم الإثنوبولوجيا بدأ يغزو ميدان العلوم التطبيقية، مع أنه كان مرتبطاً بنظم الإدارة الاستعمارية، فالدولة المستعمرة تستفيد من الإثنوبولوجي (وقتها وربما حالياً!) ومن فهمه الأدق من طبيعة الفرد المحليّ والمؤسّسات الوطنية.. وهو يرى أن الإثنوبولوجيين بدأوا في استخدام معارفهم ومهاراتهم في دراسة العلاقات الصناعية والعلاقات العرقية ونشاط المؤسّسات الاجتماعية المختلفة.

وأما في ما يخصّ مستقبل الإثنوبولوجيا، فيتساءل لنتون بعد هذا الاستعراض عن الحدود التي يجب أن تفصل بين الإثنوبولوجيا والعلوم الأخرى، ولكن هذا السؤال كما يبدو في نظره يغلب عليه الطابع الأكاديميّ المدرسيّ، فكّل علم بمكنه أن يسهم في تطوير عدّة علوم أخرى، كما يمكنه أن يتلقّى منها معونة مقابلة. ويقول إنَّ هذه الحدود التي يحبُّ الأكاديميون التمسك بها، ينبغي أن تزول، ولا قلق على احتمال اندثار الإثنوبولوجيا وتوزعه بين العلوم المختلفة، ذلك أن الإثنوبولوجيا في نظر الكاتب لديها إمكانيّة بالغة للتحوّل إلى نواة علم جديد يُعنى بالإنسان ويتّسع مجاله بحيث يضمّ جميع جوانب الحياة البشرية الحضريّة والبدائية.

يرى لنتون أن الوظيفة الرئيسة لعلم الإنسان هي تطوير تعميمات جديدة أدقّ وأوسع مجالاً من التعميمات السابقة، وبما أننا في البداية، فإنه لا بد لنا من الاستعانة بكلّ العلوم التخصّصية ذات العلاقة، والاستفادة منها في حلّ المشكلات الراهنة.

2. المجتمع والإنسان البيولوجي (هـ.ل. شاييرو):

تدور هذه المقالة حول التطور الذي يحصل على مستوى بيولوجية الإنسان، والذي هو نتيجة تطور المجتمع وانفتاح المجتمعات بعضها على بعض، وسيحاول الكاتب أن يبرهن على أن التعقيد الذي يلزم الحياة المجتمعية يؤثر في فصل المجتمع عن أصوله البيولوجية فصلاً نهائياً.

يرى شاييرو أن أول دعامة في هذا البنيان تتأسس حول فكرة أن المجتمع البشري يتكوّن من أجل تلبية حاجات الإنسان ووظائفه، وما يقوم بأوده على الأقل. والمجتمع قد يقوم بطريقة مباشرة وغير مباشرة في إحداث أثر سيئ في الجوانب البيولوجية والوراثية من حياة الأفراد، وذلك حتى في الحالات التي يُحرّمون فيها من المستلزمات الأولية لبقائهم. ولذا بات من الضروري أن نسعى في الحال إلى اكتساب مجموعة وافية من الحقائق والمعلومات عن الخصائص البيولوجية الأساس للأفراد الذين تتشكّل منهم وحدتنا الاجتماعية.

وهو يعتقد أن لدى الإنسان نزعة أساس للتكيف مع نمط معيّن من المعيشة، فعلى الرغم من أنه لا يوجد فردان يتماثلان تماثلاً تاماً في التفاصيل كافة، يوجد نزعة كبرى للتماثل بين البشر. فالعمل ينصبّ إذاً على التمييز والإيضاح بين نزعتين؛ نزعة المركزية ونزعة التغير الفردي.

لذلك ينقسم الباحثون إلى فئتين: فئة لا تزال تتمسك بالاتجاه التقليدي، وهي دائبة في البحث عن نظام عرقيّ شامل يصنّف المظاهر المعقدة للأشكال البشرية ويفسّر في الوقت نفسه التناقضات التي لا مفرّ من

أن يصطدم بها مثل هذا التصنيف الاعبائطي. وفئة أخرى تضم الباحثين الذين ينكرون وجود العرق إطلاقاً، أو يرفضون الإقرار بفائدة هذا المفهوم في واقع الحياة، أو يستعينون بعباراتٍ بديلةٍ للتخلص من المساوي التي أخذت تقترن بهذا المصطلح. هل يمكننا التوصل إلى تصنيفٍ عرقيٍّ مثاليٍّ؟

لقد استبعد علماء الإثنوبولوجيا الآراء التي قيلت في تباين بني الإنسان، وكرّسوا جهودهم لتصنيف الأنواع العرقية، وصحيح أنهم أدركوا وجود أشكالٍ مغايرة، ولكنهم اكتفوا باستغلالها في سبيل استخلاص نماذج أصيلة تصلح لأن تلحق بها هذه الأشكال. درس «بواس» -العالم الإثنوبولوجي الأميركي- الأشكال الجسميّة المتغيرة لنسل المهاجرين إلى الولايات المتحدة، فأحدثت دراسته ضجةً كبرى في أوساط المختصين؛ لأنه كان أول بحثٍ مدعوم بالوثائق حاول أن يبين أن بعض الفئات البشريّة لا تحافظ على الثبات الذي كان يعتقد أنه يلزم الأنواع العرقية التي تنتمي إليها، وإنما تميل إلى التغيير تبعاً لتغيير الظروف البيئية. ترك بحثه صدًى واسعاً بين المهتمين الذين غالى بعضهم وأساء تقويم نتائج بحثه، واستفاد منها في غير مواردها، غير أن ذلك لا يمنعنا من تعديل الرأي القديم القائل إن الكائن البشري يرتبط ارتباطاً صارماً بمستويات ثابتة من التطور تحددها له البلازما الجرثومية التي نشأ منها، وينبغي علينا أن نعتمد النظرية القائلة إن هناك تحكماً وراثياً فيه من المرونة ما يترك للكائن مجالاً واسعاً للتكيف في خطه التطوري.

ومع ذلك يبقى السؤال: ما سبب هذا التغيير؟

إذ يعزوه بعض إلى ظاهرةٍ دوريةٍ تعمل على وجه الاحتمال مستقلة عن الوسط الذي تنشأ فيه، وبالتالي تكون ناشئة عن مظهر من مظاهر التراوح الجيني. في حال أن المنشأ الأصلي للفوارق الجينية، فلا يزال غامضاً، ولم يثبت إن كانت التغييرات الجينية ناشئة من مصادر خارجيّة

كالمواد المشعة أو من عوامل أخرى. بل يعتبر الاختلاط العرقي من أهم وأغنى مصادر التغيرات الجيني في الإنسان، وذلك طوال تاريخه، كالتوزيعات الجينية المعروفة لدينا، والاستمرار الجغرافي لبعض مظاهر التغيرات الجسمي، والسجلات التي تناهت إلينا عن العهود التاريخية وعهود ما قبل التاريخ. ويذكر شابيرو عددًا من الدراسات التي أُجريت كدراسة فيشر عن النسل الهجين بين البوير والهوتنتوت، ودراسة عن نسل ملاحى السفينة باونتي من بولينيزيات، ودراسة بواس، وكاسل عن الخلاسين...

وفي الخلاصة، نجد أن عملية الاختلاط تساعد على زيادة تنوع الطرز الظاهرية، وذلك بإتاحة الفرص لتلاقي جينات جديدة بعضها مع بعض، فالتزاوج المختلط يزيد من قدرة البشر على التغيير، ويضعف إمكانات التطور بالنسبة لكل من المجموعات الجينية المتفوقة والمتخلفة على حد سواء. وإن كان هناك فرق بين التطورات التي تحصل عن طريق الوثبات الكبرى والانتقاء الذي هو أبطأ في التغيير.

يستعرض الكاتب الفوارق الاجتماعية والبيولوجية التي تكون بين الأعراق، والحجج التي تدعو إلى الربط بين الاعتبارات العرقية والقدرات الفطرية، وأن هناك نزعة خفية لا تزال تراودنا وتدفعنا إلى الاعتقاد بأن الأجناس البشرية أو الشعوب تختلف بعض الشيء في قدراتها الموروثة. ثم يردّها، فيقول إن التطرف في أي من الاتجاهين -المبالغة في التشديد على أهمية الفروق العرقية أو إنكار أهميتها كلياً- لا يفي بالغرض ولا يكفي لإيضاح العلاقة بين العرق والقدرة والحضارة، ومن الواضح أن الاتجاه إلى تفسير كل دقائق الثقافة في ضوء الفروق في القدرة بين الأصناف العرقية يمثل محاولة عقيمة لا تنسجم مع الحقائق الماثلة، كذلك الأمر بالنسبة إلى الاتجاه الرامي إلى تفسير جميع أوجه الحضارة والمجتمع على أساس عوامل تقع خارج نطاق الجينات فإنه لا يمثل إلا تفسيراً جزئياً لنظام من العلاقات المتبادلة التي تمتاز بشدة تعقيدها وتركيبها.

يتضح ممّا قدّمه شابيرو من دراسات تتعلّق بإسهام الدراسات في إظهار أهميّة العامل البيولوجي في اختلاف الأمراض بين الأعراق، وفي تأثير المناخ والطبيعة على العرق. فالبيولوجيا البشريّة تشكّل ميداناً لأبحاثٍ ضروريّة قد تعود نتائجها بفوائد كثيرة على المجتمع، فهي قد تمدّنا بمعلوماتٍ ترشدنا إلى أصوب الطرق لمعالجة مشكلاتٍ متّصلة برفاهية السكان، كما أنّها تلقي شعاعاً هادياً على الحاجات المستقبلية للمجتمع.

3. مفهوم تركيب الشخصية الأساسية بوصفها أداة فعّالة في العلوم الاجتماعية (أبرام كاردينر):

تتناول هذه المقالة مفهوم التكيّف عند الإنسان ضمن بيئته، ونتكلّم هنا عن التعديلات السلوكية التي اضطرّ الإنسان إلى إدخالها ليتواءم والظروف التي فرضتها عليه الحياة الاجتماعية، ومفهوم الثقافة هو الأداة الأساس في تناول مسألة التكيّف. لقد استعمل مفهوم الثقافة في السمات الثقافية، ونعني بها المظاهر السلوكية التي يمتاز بها أعضاء المجتمع، غير أنّ علماء الاجتماع طوّروا فيما بعد مفهوم المؤسّسات، أي التشكيلات التي تضمّ سمات ثقافية يرتبط بعضها ببعضها الآخر ارتباطاً وظيفياً، وهي تمثّل وحدات ديناميّة داخل الإطار الثقافي. ولقد طرح أسلوب السيكولوجيا في تناول العلاقات المتبادلة بين المؤسّسات؛ لأنّ لديه قدرة على استقصاء دقائق العمليّات التكيّفية التي تتناول فتراتٍ قصيرة الأجل وتمثّل ردّات فعل الإنسان تجاه بيئته: الطبيعة والبشر.

وفيما بعد تبين أنّ المجتمعات «البدائية» تتيح الفرصة الممتازة لتطوير الأسلوب المناسب، وذلك لبساطة تلك المجتمعات في مقابل الأوروبية والأمريكية، وبدا للباحثين أنّ التحليل النفسي الفرويديّ كافٍ، رغم أنّ فرويد نفسه لم يطور أساليب تجريبية للتثبت من صلاحيته.. ولكن ساهم تلاشي النظرية التطوريّة فيما بعد في الدمج بين الأسلوبين الإثنوبولوجي

والسيكولوجي، وفي ظهور مفهوم الثقافات بوصفها وحدات وظيفية متكاملة. وكان من نتائج تطبيق مفهوم النمط الثقافي السيكولوجي على المجتمعات البدائية أن اتجه الباحثون إلى الاعتقاد بأن المؤسسات القائمة في أي مجتمع تنسجم إلى حد كبير بعضها مع بعضها الآخر.

يبحث كاردينر في كيفية تناقل الثقافة من جيل إلى جيل: فيعرض أن العلماء بحثوا في ذلك عبر نظريات التعلم، مع أن الإنثروبولوجيين ينفون ذلك، باعتبار أن الواقع ينفي ذلك التعميم. فعملية التعلم لا تفسر الخاصة التكاملية والتوفيقية في العقل البشري. وثمة عامل آخر يلعب دوراً، فالفرد يبني سلسلة شديدة التعقيد من النظم التكاملية التي لا تأتي نتيجة التعلم المباشر (تراكيب الشخصية الأساسية).

لكن كيف يمكننا أن نتقصى طريقة تكوّن الشخصية الأساسية وإرجاعها إلى أسباب يمكن التعرف إليها؟ وإذا أمكننا أيضاً التوصل إلى تعميمات مهمة بشأن العلاقة بين تكوّن التراكيب الأساسية للشخصية وبين الإمكانيات الفردية الخاصة في مجالات التكيف؟

إن أسلوب تحليل الشخصية يعتمد على أساسين:

أ. الأساس الأول: إن العمليات التكاملية في الشخصية تلعب دورها.

ب. الأساس الثاني: إن النتائج النهائية لهذه العمليات التكاملية يمكن التعرف إليها. يضرب كاردينر مثلاً لذلك في دراسة لظاهرة التلازم بين النظم الدينية وخبرات الطفل، واستنتج منها أن ثمة مؤسسات أولية يتلقّى منها الطفل الخبرات المسؤولة عن تنمية التشكيلات الدينية، وهي تختلف من مجتمع إلى آخر.

وهذا ما أبرز لنا مفهوم المؤسسات الاجتماعية (ويضرب لنا مثلاً في قبيلة الماركيز ومقارنتها بالمجتمع الأوروبي والأميركي). ودراسة لتون عن قبيلة التنالا أيضاً، وأبرز فيها جوانب مهمة في التركيب الأساسي للشخصية،

وهي أن التغيرات الاجتماعية خلقت ارتباطاً كبيراً، وأدت إلى ظهور أنماط جديدة من التنظيم الاجتماعي ونظام الملكية (تكيف).

ويطرح الباحث سؤالاً آخر: كيف يمكن أن نوفق بين فكرة الشخصية الأساسية وبين الحقيقة المعروفة القائلة بأن لكل فرد في ثقافة معينة خلقاً خاصاً به يختلف عن خلق الآخرين؟

وفي مقام الجواب، يرى أنه لو أخذنا مجموعة من مئة شخص، لاستطنا أن نتيّن التمايز بينهم، بل لاستطنا أن نرى أيضاً أن هؤلاء الأشخاص تأثروا بأوضاع نشأت في الأصل من الخبرات المتصلة بالمؤسسات الاجتماعية، وأن البنية الخلقية تتشكل ضمن مجال معين من الإمكانيات والاستعدادات، وهذا هو المجال الذي نستطيع أن نجد فيه ما يُعرف بمصطلح «الشخصية الأساسية». إن تطوير هذه الأساليب يتطلب دراسة سير أفراد، ويعرض الكاتب لدراسة كورا دوبا عن ثقافة جزر الألور في دراسة البنية الخلقية لهم والمؤسسات الاجتماعية المؤثرة فيهم.

قد يقول بعض إن الناس هم على ما هم عليه لأنهم نشأوا في ظروف معينة، وأن هذه الحقيقة معروفة منذ الأزل، فلماذا هذا الأسلوب الذي تدعونه؟ يردّ كاردينر أن الأسلوب الذي اعتمده لا على الأقلّ ودون نقاش هو أكثر دقةً ويزودنا بتفصيلاتٍ دقيقةٍ عن طبيعة الظروف المؤثرة وعن انعكاساتها على الشخصية.

وما الذي يفيد هذا الأسلوب في الإجابة عن الاختلاف بين المجتمعات في نظمها التربوية والقيود التي تفرضها على الاندفاعات والنزوات وغير ذلك من الأنماط الثقافية؟ يظهر أن القيمة العلمية لمفهوم الشخصية الأساسية لا تكمن في تشخيص العوامل التي تصوغ الشخصية فحسب، وإنما في توفير بعض الأدلة التي ترشدنا إلى معرفة السبب الذي يجعل هذه العوامل تؤثر في المجتمعات بطرق خاصة؛ ولذلك ينطوي مفهوم

الشخصية على أسلوبٍ هدفه أن يستقصى أقصى الأبعاد المتفرعة من العلاقة بين الثقافة والشخصية.

وهذا الأسلوب يضاعف قدرتنا على التبصر في الدوافع الشخصية والاجتماعية، وينير لنا السبيل نحو إدخال وسائل للحد من القلق الذي يساور المجتمعات البشرية والإجراءات الدفاعية التي تعتمد إليها لمعالجة هذا القلق.

4. المقام المشترك للثقافات (جورج بيتر مردوك):

في هذه المقالة يفترض مردوك أن أكثر الدراسات الأنثروبولوجية تركز على تفسير مظاهر التشابه والتباين بين ثقافات المجتمعات البشرية المختلفة. والنظريات التي قيلت في تفسير التباينات كثيرة، منها: وجود مراحل متميزة في حلقة التطور، أو تنوع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، أو الفروق الناتجة عن تنوع الأعراق البشرية، أو غير ذلك.

وعُزيت أوجه التشابه، ولكن على نطاق ضيق في دراسة ثقافات معينة، إلى مجموعة نظريات منها: انتقال الثقافات عن طريق الهجرة، أو الاحتكاك والاقتراب، أو تفجر إمكانات وراثية جديدة، أو غير ذلك. لكن أوجه الشبه بين جميع الثقافات لم تحظ إلا بمعالجة نظرية ضئيلة نسبياً. ويقول مردوك إنه سيحاول في هذه المقالة البحث في أوجه الشبه المفترضة بين جميع الثقافات، ثم يذكر أنه أحصى تلك الأوجه وعددها، فكانت 72 عنصراً ثقافياً مشتركاً. على أن الأجزاء الفعلية التي تتألف منها كل ثقافة هي العناصر السلوكية التي تصبح في إطار ظروفها وقرائنها المناسبة عادية جداً بالنسبة إلى جميع أعضاء فئة اجتماعية، أو بالنسبة إلى الذين يشغلون أوضاعاً معينة.

يرى مردوك أن العناصر العامة المشتركة في جميع الثقافات لا تشمل حالات التماثل في العادات أو مظاهر السلوك المحدد، فهي تمثل تشابهاً

في التصنيف لا في المحتوى، أو بالأحرى هي تمثل أصنافاً من عناصر تعتبر متنوّعة من الناحيتين التاريخيّة والسلوكيّة، ولكنّها في الوقت نفسه تلتقي في نقاطٍ كثيرةٍ جدًّا، حتى أنّ المراقبين يجدون أنفسهم مضطرين إلى تصنيفهما معًا. فالثقافات تلتقي في نقاط التشابه في فئاتٍ كبرى، ولكنّ العناصر تختلف في الجزئيات كثيرًا، يسمّيه مردوك بـ «النمط الثقافيّ العامّ».

ويناقش مردوك فرضية أوليّة تردّ النمط الثقافيّ العامّ إلى أنّ الكائنات البشريّة تتشابه في الجوانب الأساس من تركيبها وتجهيزها النفسيّين، أمّا الفروق الثقافيّة، فمردّها إلى اختلاف استجابة البشر للمنبّهات والظروف المختلفة، وهو ما يمكن أن يسمّى بالغرائر! فجميع الثقافات إذن تتشابه؛ لأنّ ثمة مجموعة من الدوافع الفطريّة المتماثلة التي تحفّز الناس على العمل وتوجّه سلوكهم في خطوط متوازية. ومن هنا بدأ بعض علماء الاجتماع بالعمل على المماثلة بين السلوك الإنسانيّ والحيوانيّ، وتفسير مؤسّسات اجتماعيّة على أساس أنّها تعبير عن سلسلة من الغرائز العامّة. لكنّ الدراسات الإنثروبولوجيّة أثبتت وجود تبايناتٍ لا حدّ لها بين المجتمعات المختلفة، وهي تتعارض مع نظريّة الغرائز.

ثمّ ناقش مردوك نظريّة أخرى محورها «الرغبات» و«الاستعدادات» و«الانعكاسات القويّة الموروثة» والتي تؤكّد أنّ هذه العناوين هي التي يقوم عليه السلوك الثقافيّ. وردّ عليها مردوك بأنّ هذه الدوافع التي ثبتت علميًّا لا تفسّر جميع أجزاء النمط العامّ بالدرجة ذاتها من النجاح؛ فحتّى الدافع نحو الطعام لا يكون دائمًا الجوع، وإلاّ لم يفصل الواحد طعامًا على طعامٍ آخر؟ سلوك ثقافيّ! والاتّجاه نحو نسبة الزواج إلى الجنس وحده يمثل مغالاةً في تبسيط ظاهرة اجتماعيّة معقّدة، بينما هناك دوافع عدّة أخرى مثل العامل الاقتصاديّ الذي لا يقلّ عن عامل الجنس، فالعامل الاقتصاديّ مسؤولٌ عن استمرار العلاقة الزوجيّة، بينما الجنس ليس مسؤولًا إلاّ عن تحقيق الاتّصال الجنسيّ.

ومن هنا يؤسس مردوك لقاعدة، وهي أنه من العسير جداً فصل الظواهر الثقافية بعضها عن بعضها الآخر على أساس الدوافع التي تتألف منها!

ثمة أمر ينبغي التنبيه إليه، وهو أن الكائنات الحيّة طوّرت وسيلتين متميزتين لتكييف السلوك على نحو يكفل لها تحويل الأوضاع المثيرة للدوافع إلى أوضاع مسكّنة لها، فأما الوسيلة الأولى فهي الغريزة، وأما الوسيلة الثانية فهي التجهيز الخاص بتشكيل العادات (الثقافة بمعنى آخر). والعامل الحاسم في تكوين العادات وتثبيتها لا يكمن في مصدر السلوك في الباعث أو المنبه، وإنما في أثره في تخفيف حدّة الدافع.

يقترح مردوك دراسة المشابهات من خلال دراسة الأشكال الثقافية من وجهة نظر علاقتها بالثواب، وليس من خلال البحث في الدوافع. وبما أنّ السلوك الثقافيّ عاديّ دائماً (من عادة)، والعادات تقترن بالثواب، فإنّ كلّ عنصر ثقافيّ قائم يلازمه ويدعمه بالضرورة إرضاءً لبعض الدوافع، وعندما تتوقّف أشكال السلوك التقليديّ عن إرضاء الدوافع تحلّ محلّها استجابات عشوائية، ويحدث ما يسمّى بالتغيّر الثقافيّ، لكن الكثير من العادات الثقافية لا تلبّي متطلّبات الدوافع الأساس مباشرة، بل يقتصر عمله على تسهيل إشباعها في النهاية، فالثقافات تحتوي على عدد كبير ممّا يُعرف بالاستجابات الذرائعيّة التي تعمل بنفسها على تخفيف حدّة أيّ من الدوافع الأساس. ويعمد الكاتب إلى ضرب أمثلة كثيرة على النقطة السالفة (كالخوف الخرافيّ من الدم، وفي مجال التربية، وفي مجال الحكم... الخ).

والتغيّر الثقافيّ يعتمد في بعض الحالات القصى على الصراع والبقاء (كالثقافة القرطاجيّة، والرومانيّة..). ومن جهة أخرى لا نستطيع أيضاً القول إنّ انقراض الثقافة هو نتيجة لانقراض مجتمعه، بحيث يُمثّل القاعدة العامّة في تاريخ البشريّة، فقد ينجو بعض أبناء ثقافة ما من كارثة، ما يدفعهم إلى إيجاد أنماط سلوكيّة وإحداث تغيير ثقافيّ.

إنَّ عمليَّات التغيُّر الثقافيِّ وآثارها تتَّسم في أساسها بطابع سيكولوجيِّ، وهذه الحقيقة تدفعنا إلى تفحص مبادئ التعلُّم -مضافاً إلى عامليِّ الدافع، والمنبه والمثير- من أجل التوصل إلى تفسير للنمط الثقافيِّ العامِّ؛ إذ تعتبر العادات السابقة عاملاً مهماً ثالثاً في عمليَّة التعلُّم؛ إذ تكتسب العادات المسبقة من وجهة نظر النمط الثقافيِّ العامِّ أهميَّة خاصَّة بسبب ارتباطها بالاتجاه السيكولوجيِّ إلى التعميم الذي يتمثَّل في نزعة كلِّ استجابة متعلِّمة إلى التكرُّر في ظروف تغلب عليها منبِّهات أو دوافع متماثلة (الهدايا «التضحيات»، العدوان «طرد الأرواح الشريرة»، المدح «التسبيح»...).

وثمة شيئا آخران مهمَّان: هو أنَّ عدد الاستجابات التي يمكن أن تصدر عن كائن حيٍّ يكون محدوداً دائماً، أضف إلى أنَّ وجود عادات سابقة أو غيابها يحدِّدان كثيراً مدى السلوك الممكن.

ويختتم مردوك بأنَّ الشيء الجديد الذي تضيفه هذه المقالة هو أنَّه يجب تحرِّي المقام المشترك للثقافات في العوامل التي تتحكَّم في اكتساب جميع مظاهر السلوك العاديِّ، بما في ذلك المظاهر المشتركة للسلوك الاجتماعيِّ، ولعلَّ أهمُّ هذه المظاهر هي تلك التي تتصل اتِّصلاً مباشراً بالمكافآت التي تأتي في أعقاب الاستجابات السلوكيَّة: إذن نحن نكون بهذه الطريقة قد أضفنا شيئاً جديداً، وهو جمعنا بين النظريَّات السيكولوجيَّة والإنثروبولوجيَّة في علم موحِّد يعالج السلوك الإنسانيِّ من جميع جوانبه.

5. عمليَّات التغيُّر الثقافيِّ (ملفيل ج. هيرسكوفيتز):

يتحدَّث هذا المقال عن التغيُّر الثقافيِّ الذي يصيب المجتمعات على الرغم من الولاء الشديد الذي يكنُّه المجتمع لطريقته في الحياة، لكنَّه يخضع في النهاية إلى تغييرات في الأفكار أو المبادئ أو أساليب جديدة يطبِّقونها، فما من ثقافة حيَّة تظلُّ ساكنة أو مجمَّدة.

تكمن نقطة البدء في هذه الدراسة في الالتفات إلى أن أهمّ الجوانب المحيِّرة للدراسة الثقافية هو تأمل العوامل التي تسهم في الإبقاء على المؤسَّسات البشريَّة أو في تغييرها. يقول هيرسكوفيتز إننا لو نظرنا نظرة عامَّة إلى ثقافات البشر لرأينا أنها تمثِّل عددًا لا حصر له من الأنماط المختلفة، ولكن لو دققنا، لوجدنا أن هذه الأنماط إنما هي عبارة عن صور منوَّعة ومعقَّدة لعددٍ محدودٍ من العناصر الأساس التي تتألَّف منها وحدات الثقافة والخبرة الإنسانيَّة. ولا يجب أن تغرب عن بالنا الخلفيَّة الاجتماعيَّة والسيكولوجيَّة التي يحدث التغيُّر الثقافي في ظلها لكي تكون نظرتنا سديدة.

ثمَّ يتحدَّث عن الجدل النظريِّ حول المنهج المتَّبَع في دراسة التغيُّر الثقافي، وحوال الطرق التاريخيَّة وغير التاريخيَّة المتَّبَعَة، والمشكلة تتأكَّد في دراسة المجتمعات الأُمِّيَّة التي لا نملك مدوَّناً تاريخيَّة عن ماضيها، فيتعذَّر علينا استقصاء العديد من الأمور، مثل اللغة والعائلة... وكلِّ ما يمكننا قوله هنا هو أن هذه الظاهرات لا بدَّ وأنها نشأت في عهد طفولة البشريَّة الأولى. والطريقة الرئيِّسة المتَّبَعَة في دراسة المجتمعات الأُمِّيَّة الموجودة حاليًّا تقوم على الافتراض القائل إنَّ الثقافة ديناميَّة، وأنها بالتالي عرضة للتغيُّر المستمرِّ.. والباحث يستطيع أن يقابل بين العناصر الموجودة بين الثقافات الحاليَّة، وأن يحقِّق هدفين في آنٍ واحد، لكي يؤكِّد على واقع الاحتكاك التاريخيِّ عن طريق إثبات أوجه الشبه التي يستبعد احتمال نشوئها من أصول مستقلَّة، ومن جهة أخرى يستطيع هذا الباحث أن يلقي ضوءًا على عمليَّات التغيُّر الثقافي، وذلك من خلال دراسته للأشكال والمعاني المختلفة التي يتَّخذها عنصرًا مشتركًا في إطار مجموعة التقاليد التي يشكِّل هذا العنصر جزءًا منها.

يفرِّق هيرسكوفيتز بين نوعين من الدراسات الإنثروبولوجيَّة: الدراسات التوزيعيَّة، والتي تمتاز بخاصَّتين؛ أنها تقوم على الطريقة التجريبيَّة، وأنها

تمتاز بدراسة الظواهر الثقافية المعينة في مناطق محدّدة، والدراسات التاريخية. ثمّ يناقش المدرسة الانتشارية، وخاصة إسهامات الأب شميدت التي تتمحور حول فكرة وجود سلسلة من الحلقات الثقافية التي تمثل ظواهر تحددها علاقات زمانية ومكانية في آنٍ واحد. ثمّ المدرسة الوظيفية لمالينوفسكي، والتي تميّزت بتحليل مركز للثقافة المعينة التي عني كلٌّ منهم بدراساتها أو بجانب واحدٍ فقط من هذه الثقافة مع الإشارة إلى كثيرٍ من التفصيل في كيفية تكامل هذا الجانب مع الجانب الآخر.

إنَّ أهمَّ الفروقات بين المدرستين هو أنَّ المدرسة التاريخية تُعنى بظاهرة التغيّر الثقافي، وأنَّ المدرسة التي لا تلتزم بوجهة النظر التاريخية تعنى بظاهرة الاستقرار الثقافي. ويفرّق هيرسكوفيتز بين التغيّرات التي تنشأ من عوامل داخلية، فتكون على شكل اختراعات أو اكتشافات، وأمّا التغيّرات الناجمة عن عوامل خارجية، فتعود إلى عملية الاقتباس. والمشكلة تكون في أنه هل سيتقبل المجتمع التغيّر أم لا؟

وثمة سؤال أساس يطرحه المؤلّف هو أنه إلى أيّ حدّ يمثل الاختراع استجابةً لحاجةٍ يدركها المجتمع؟ وكجوابٍ أوليٍّ ينقل المؤلّف أنّ أثر الوسط الثقافي قويٌّ جدًّا، حتّى أنه يملك في ذاته القدرة الحتمية على توليد الأوضاع المناسبة لنشوء الاكتشاف والاختراع، ولكن يبرز سؤال آخر هو أنه إلى أيّ حدّ تخضع المجتمعات البدائية لأثر القوى الثقافية الحتمية؟ يبدو أنه لا يوجد جواب واضح وحاسم.

لا بدّ في كلّ بحثٍ في التغيّر الثقافي من أن يعرض للجوانب السيكولوجية والمؤسّسات الاجتماعية للمجتمع قيد الدراسة، فمن ناحية المؤسّسات الاجتماعية يمكن تحليل الثقافات في ضوء ما يعرف بالأنماط السلوكية.. وأمّا الطريقة السيكولوجية في المعالجة، فتهدف إلى فهم التفاعل بين هذه المؤسّسات وبين الأفراد الذين ينظّمون حياتهم ضمن

إطارها. وبالتالي إنَّ أهمَّ مفهوم في التحليل الموضوعيِّ للتغيُّر الثقافيِّ هو مفهوم النمط الثقافيِّ، وثمة أشكال ماديَّة بقدر ما للأشياء الماديَّة من علاقة بالثقافة. وكلُّ ثقافة بلغت ما بلغت من البساطة، لها أنماطٌ متنوِّعة.

ثمَّ يقرِّر هيرسكوفيتز أنَّ الحقيقة النهائيَّة للثقافة سيكولوجيَّة، ويقصد بذلك أنَّ وجود الثقافة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بوجود أناس يديرون مؤسَّساتها، وهذه الحقيقة السيكولوجيَّة للثقافة تفسِّر آليَّة الاستقرار الثقافيِّ، أو بالحريِّ تفسِّر السبب الذي من أجله تشعر الكائنات البشريَّة بارتياح كبير عندما تعيش وفق نظام رتيب معروف، وهذه الحقيقة تفسِّر أيضاً آليَّة التغيُّر الثقافيِّ، فالأفراد في كلِّ مجتمع يملكون قابليَّات وحوافز وميولاً وقدرات تلعب دورها ضمن إطار القالب الثقافيِّ العامِّ، وتسهم باستمرار في مراجعة التقاليد القائمة وإدخال تحسينات عليها.

ويعتبر التنبؤ بالتغيُّر الثقافيِّ من الأهداف الرئيسيَّة لدراسة العوامل الديناميَّة في الثقافة، ولا نزال حتَّى يومنا هذا بعيدين عن تحقيق هذا الهدف. لكن هنا مبادئ عامَّة: المبدأ البديهيُّ الواضح الذي يقول إنَّ الشعوب التي يحتكُّ بعضها ببعضها الآخر تتبادل اقتباس العناصر الثقافيَّة. الثقافات المتقاربة تتلاقى في عناصر مشتركة أكثر من تلك التي تتلاقى فيها الثقافات المتباعدة.

إنَّ عوامل التغيُّر الكثيرة تتحدَّى الباحث الذي يحاول التعميم بشأن أنواع التغيُّر الذي يحدث في الثقافات، أو يحاول التنبؤ بالاتِّجاه الذي ستسلكه ثقافة معيَّنة في المستقبل، وأهمُّ هذه العوامل هو ما يمكن أن نطلق عليه العارض الثقافيِّ، أي ما هو غير متوقَّع في الثقافة، أو حادث لم يمكن التنبؤ به في إطار قرينته التاريخيَّة والثقافيَّة.. وبالتالي الأحداث التي تعقب تعرُّض ثقافة معيَّنة لحادث أثر فيها من الخارج.. وينبغي الالتفات إلى «الفرد» الذي يلعب دوراً غامضاً في عمليَّة التغيُّر الثقافيِّ، ويزداد

غموض هذا الدور عندما نحاول التحقق من الأثر الذي قد يتركه الفرد في فئته في أوضاع معيّنة. والعامل الأخير هو الأوضاع التي تسبب تفاوتاً في سرعة التغيير.

6. الأوضاع العالمية الحالية من وجهة النظر الثقافية للنتون:

ينظر الكاتب لمسألة الأزمات التي يعيشها المجتمع البشري على صعيد كوني، غير أن بعض الباحثين يعتقد أنه يمكن تجنبها بالتخطيط الواعي للمستقبل. والإنسان العصري الذي انفك عن التعلق بقدرات الآلهة وبدأ بالتوجه إلى العلم ويتوقع منه ما كان يتوقعه من الآلهة، غير أن العلوم التي يحتاج إليها في أزمته ما زالت في طفولتها، بل يمكن القول إنها أقل العلوم تطوراً. ويدرك عالم الاجتماع أن الأحداث التي تبدو عرضية تسير إجمالاً وفق نظام عام، وهو يقر بأن الأحداث التاريخية لا يمكن أن تتماثل تماثلاً تاماً من جميع الوجوه، ولكنه يدرك أن أنماط التنظيم وعمليات النمو والتغيير كثيراً ما تتكرر على نسق واحد.

إن ثقافة أي مجتمع من المجتمعات هي طريقة حياة أعضائه أو بالأحرى مجموعة الأفكار والعادات التي يتعلمونها ويشاركون فيها وينقلونها من جيل لآخر، وتزود الثقافة كل جيل بإجابات فعّالة وجاهزة عن معظم المشكلات التي قد يواجهونها. ويمكن تقسيم حاجات الأفراد إلى نوعين؛ الحاجات العملية، وهي التي تكون من أجل ضمان استمرار البقاء بالنسبة إلى كل من المجتمع والأعضاء فيه؛ والحاجات النفسية، وهي التي يجب تلبيتها من أجل إشاعة السعادة والقناعة في نفوس أعضاء المجتمع.

ويمكن سدّ معظم الحاجات العملية بأنماط سلوكية بسيطة للغاية، والواقع أن معظم الأفراد لا يدركون مدى بساطة هدف الأنماط حتى يجابها أوضاعاً يتبين لهم فيها أن الاستجابات الثقافية المحكمة التي تعلموها إبان الطفولة لا تعود عليهم بأي فائدة. ومع أن الحاجات السيكولوجية والعملية

تزود المجتمع بالقوة الدافعة التي تمكن ثقافته من الاستمرار في أداء وظيفتها وتسهم في تغييرها وتنميتها، فإن مجرد معرفتها لا يساعدنا كثيراً على فهم تركيب الثقافة. والثقافة إذن تلبي حاجات المجتمع بصورة عامة، ولكن العلاقات المتبادلة بين الحاجات هي من التعقيد والتشابك بحيث تتحدى التحليل.

أما بالنسبة إلى التغيير الثقافي، فإن كثيراً من عناصر الثقافة القديمة قد يتغير خلال عملية التكيف على النمط الجديد، حتى أن بعض الأفراد قد يتخلى عنه المجتمع كلياً، وهكذا دواليك كلما ظهر عنصر جديد، فالثقافات لا تنفك تسعى إلى تحقيق نوع من التكامل المتوازن الجوانب، ولكنها لا تبلغه أبداً. وأما أثر هذه التغييرات التي تتعرض لها المجتمعات، فيتوقف على عاملين: نوع العناصر الجديدة التي تتسرب إلى الثقافة، وعدد العناصر الجديدة التي يضطر المجتمع إلى مواجهتها في فترة معينة من تاريخه.

والثقافة قلماً تكون شاملة أو متساوقة في النمو في جميع جوانب تطورها، بل تنزع إلى النمو بصورة غير منتظمة، فتندفع في اتجاهات معينة وتتخلف في اتجاهات أخرى. وهذا ما يفسر لماذا تبدو الثقافة في كل مرحلة من مراحل تطورها غير متساوقة في نموها واهتماماتها. إن ههنا عاملين يحددان التطور غير المتكافئ:

أ. اشتداد الاختلال في التوازن الناجم عن التوسع في جانب واحد من جوانب الثقافة، وإهمال الجوانب الأخرى إلى حد لا يسمح لها بالاستمرار في أداء وظائفها على نحو مرضٍ في ظل طغيان الجانب الذي يستأثر باهتمام المجتمع.

ب. أساليب الإنتاج المألوفة لدى أي مجتمع تضع حدوداً واضحة المعالم لتطور الثقافة في الاتجاهات الأخرى، فحاجة المجتمع إلى الطعام والمأوى هي أشد إلحاحاً من الحاجات الأخرى.

ثم يفصل لتتوّن كثيراً في موضوع تأثير الأفراد في إنتاج التكنولوجيا والتي بدورها تؤثر تأثيراً كبيراً في مجرى الأحداث في المجتمع والأبعاد الثقافية لاستخدام التكنولوجيا (ابتداءً من النار إلى الزراعة، والأدوات).. وكان للزراعة المتطورة دور كبير في استقرار الإنسان، وبالتالي ظهور التطور في الحياة البشرية.. وأما المدن فهي ظاهرة حديثة في التاريخ البشري، حتى أنّ نوعنا البشري لم يعتدّ عليها فيزيولوجياً بعد! ولا تزال المدن تتكئ على القرى.

ويبدو، أنّ عالم الاجتماع ما زال عاجزاً عن معالجة الكثير من المشكلات التي تواجهنا؛ إذ لم يبدأ إلا حديثاً في تطوير أساليب خاصة تصلح لدراسة فئة معينة من الظواهر التي يعالجها. والوضع الحالي للأمم يتضمّن عاملين مهمين: أولهما الطاقة الإنتاجية الهائلة للصناعة الحديثة، والزراعة العلمية. ويقول لتتوّن إنّ هذه المجتمعات، وبسبب هذين العاملين، تحتل قدرًا كبيراً من سوء التكيف أو الارتباك الثقافي، من دون أن يحرم أعضاءه من الحرمان الماديّ الفعليّ. وأنّ المجتمع «الغربيّ» فيه أفراد أكثر يدركون الحاجة إلى التوجيه والتخطيط الواعي من أجل تطوير نظام اجتماعيّ جديد!

خاتمة:

يرى لنتون أن المجتمعات النامية من المرجح جداً أن تتمكن من الاستفادة من أخطاء الغرب وإدخال التكنولوجيا الحديثة بسرعة أبداً، وممارسة درجة أعلى من الانتقائية، وتكييف الآلة وفق متطلبات الإنسان بدلاً من تكييف الإنسان وفق متطلبات الآلة، وإذا قامت الحضارة على أي أساس آخر، فمن المستبعد جداً أن يكتب لها الاستقرار والدوام. لقد تناول هذا الكتاب سلسلة كاملة من المواضيع ذات الصلة، بما في ذلك أصول الإنسان، وتشكيل الثقافة، والمؤسسات الاجتماعية الأساس، وولادة الدول من القبائل، والشخصية.

ومع ذلك، فإنّ منهج لنتون الانتقائي وواسع النطاق لدراسة الإنسان وسلوكه مكنه من الجمع بين بعض هذه الاهتمامات التاريخية والاجتماعية والنفسية والبيولوجية المتباينة جذرياً؛ ما جرّ إليه العديد من الانتقادات القائمة بشكل أساس على كونه قد قدّم في كتابه -إضافة لزملائه- ادعاءات غير مبرهنة عبر أدلة ميدانية.

ومع ذلك، يبقى هذا الكتاب علامةً فارقةً في نمط التفكير الإنثروبولوجي، خصوصاً في القرن الفائت، حيث سادت الدراسات الإنثروبولوجية الميدانية الكلاسيكية بشكل عام، وقلّت فيها الدراسات الاستشرافية وتلك التي تقوم بمحاولة تقديم تفسير موجه لمشاكل يواجهها مجتمع ما. فضلاً عن تلك الصبغة التعميمية التي اتّسمت بها بعض مباحث الكتاب؛ إذ إنّ التعاطي مع الظواهر الاجتماعية على أنها ظواهر كئيّة، هو موضع خلاف بين الإنثروبولوجيين. ومع ذلك، يبقى الكتاب علامةً فارقةً في منهجيات التفكير الإنثروبولوجي وأسلوب رؤية الإنثروبولوجي للعالم ودوره فيه.